القوميّة الليبراليّة عند ديفيد ميلر بين حق تقرير المصير والحق الإقليميّ

م.م. عمار احمد عبود كاظم

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية/ قسم الفكر السياسي والنظرية السياسية

ammar.ahmed@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث

ينطلق البحث من النقاش الفلسفي الذي أثارته القومية الليبرالية حول إمكانية الجمع بين خصوصية الانتماء القومي والقيم التي تقوم عليها الليبرالية المُعاصرة، ويتخذ من مشروع ديفيد ميلر مجالاً لهذا النقاش، إذ يمنح ميلر للأمة قيمة أخلاقيّة وسياسيّة لا تختزل مجرد الشعور بالهوية، وإنما تمتد إلى ما يترتب على الانتماء القوميّ من حقوق ومسؤوليات متبادلة، وفقا يبحث في الأساس الفلسفي الذي يستند إليه ميلر في تبرير حق الجماعات القوميّة في تقرير مصيرها، ثم انتقاله من هذا الحق إلى مسألة أكثر تعقيدًا تتعلق باستحقاق الإقليم.

تتمثل المشكلة الرئيسة في البحث في بيان ما إذا كانت القوميّة الليبرالية قادرة على تأسيس هذين الحقين على نحو يظل منسجمًا مع الالتزامات الليبراليّة لا سيمّا عندما تتعدد الجماعات المطالبة بالإقليم نفسه أو تتداخل هوياتها وروابطها التاريخيّة. ولمعالجة هذه المشكلة، يستند البحث إلى تحليل نصوص ديفيد ميلر وتتبع الصلات بين مفاهيم الأمة والهويّة والمسؤوليّة وتقرير المصير والإقليم في مشروعه الفكريّ، وعلى هذا الأساس ينتقل البحث من تحديدي المرتكزات الأخلاقية للقوميّة الليبراليّة وشروط مشروعيتها إلى تحليل مفهوم تقرير المصير وحدودّه، ثم تناول نظرية ديفيد ميلر في الحق الإقليمي والمعايير التي يقيم عليها استحقاق الجماعة القوميّة الإقليم معين.

وتوصل البحث إلى أن أهميّة مشروع ديفيد ميلر تكمن في محاولته بناء تصور للقوميّة لا يجعل الاعتراف بالأمة نقيضًا للحريّة والمبادئ الليبراليّة، وفي ربطه تقرير المصير والاستحقاق الإقليمي بجملة من الاعتبارات تتصل بالهويّة القوميّة والامتداد التاريخي والمسؤوليّة الجماعيّة، إلا أن قوة هذا التصور على المستوى المعياري لا تعني قدرته حسم جميع الحالات الواقعية؛ إذ تظهر صعوبته بصورة أوضح عندما تتزاحم على الإقليم الواحد روابط تاريخية متعارضو=ة، أو تتداخل الجماعات والهويات على نحو لا يسمح بإسناد الحق إلى طرف واحد استنادا إلى معيار منفرد، ومن ثم، يوفر مشروع ديفيد ميلر أساسا معياريًا مهمًا لفهم مطالب تقرير المصير والحق الإقليمي، لكنه يظل بحاجة إلى مزيد من التطوير والمعالجات في تحديد كيفية الموازنة بين الادعاءات المتعارضة في النزاعات الإقليمية المركبّة.

Liberal Nationalism in David Miller's Thought: Between the Right to Self-Determination and Territorial Rights

Assistant Lecturer Ammar Ahmed Aboud Kadhim
Al-Mustansiriya University / College of Political Science / Department of Political Thought and Political Theory
ammar.ahmed@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

This research takes as its starting point the philosophical debate sparked by liberal nationalism regarding the possibility of reconciling the particularity of national belonging with the values underpinning contemporary liberalism. It focuses on David Miller’s framework, in which the nation is accorded moral and political significance that transcends mere identity; instead, it encompasses the mutual rights and responsibilities arising from national membership. The study examines the philosophical foundations Miller uses

to justify the right of national groups to self-determination, as well as his transition from this right to the more complex issue of territorial entitlement.

The central problem addressed is whether liberal nationalism can ground these two rights in a manner consistent with liberal commitments—particularly when multiple groups lay claim to the same territory, or when their identities and historical ties overlap. To address this, the research analyzes Miller's texts and traces the interconnections among the concepts of nation, identity, responsibility, self-determination, and territory within his intellectual framework. Accordingly, the study moves from defining the ethical underpinnings and conditions of legitimacy for liberal nationalism to analyzing the concept and limits of self-determination, before finally examining Miller's theory of territorial rights and the criteria determining a national group's entitlement to a specific territory.

The research concludes that the significance of David Miller's project lies in its attempt to construct a conception of nationalism that does not position recognition of the nation as antithetical to liberty and liberal principles, and in its linking of self-determination and territorial entitlement to a range of considerations—such as national identity, historical continuity, and collective responsibility. However, the normative strength of this conception does not imply an ability to resolve every real-world case; its limitations become particularly evident when conflicting historical ties converge on a single territory, or when groups and identities overlap in ways that preclude assigning rights to a single party based on any solitary criterion. Thus, while Miller's project provides a vital normative foundation for understanding claims to self-determination and territorial

rights, it requires further development and refinement regarding how to balance competing claims in complex territorial disputes.

مقدمة

أعادت التحولات التي شهدها العالم منذ تسعينيات القرن العشرين فكرة القوميّة إلى صدارة النقاش في الفكر السياسيّ المعاصر، فقد أظهرت التطورات اللاحقة أن اتساع نطاق العولمة وتنامي الخطاب الكوسموبوليتاني لم يفضيا إلى تلاشي أهميّة الدولة القوميّة أو فقدان الهويّة الوطنيّة لتأثيرها السياسي، على العكس من ذلك، ظلت مطالب تقرير المصير وقضايا السيادة والحدود والهجرة حاضرة في العديد من المجتمعات مع تجدد الحركات القوميّة وصعود اتجاهات سياسيّة تستند بدرجات متفاوتة إلى خطاب الهوية والانتماء، وغي ظل هذه التحولات، اكتسبت العلاقة بين القومية الليبرالية أهميّة متجددة، لاسيمّا فيما يتعلق بإمكان الجمع بين خصوصيّة الانتماء القوميّ والمبادئ الليبراليّة القائمة على الحريّة والمساواة، من دون أن تتحول القوميّة إلى أساس للإقصاء أو أن تفضي النزعة الليبرالية إلى إفراغ الانتماء الوطني من مضمونه السياسي والأخلاقي.

يبرز ديفيد ميلر في خضم هذا الجدل بوصفه أحد أبرز منظري القوميّة الليبرالية المعاصرة، إذ سعى إلى تقديم تصور فلسفي يمنح الانتماء القومي مشروعية أخلاقيّة وسياسية ضمن إطار ليبرالي، منطلقًا من أن الأمة ليست مجرد رابطة ثقافية أو شعور عاطفي، بل جماعة تاريخية وسياسية تُسهم في بناء التضامن الاجتماعي وترسيخ المسؤولية المشتركة داخل الدولة الديمقراطية، ويرتبط هذا التصور ارتباطًا عضويًا بمسألتين فلسفيتين محوريتين، هما: حق تقرير المصير والحق الإقليمي، اللذان يشكلان في مجملهما منظومة نظرية متكاملة تُميز مشروع ديفيد ميلر عن سائر المُقاربات الليبرالية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: ديفيد ميلر، القومية الليبرالية، حق تقرير المصير، الحق الإقليمي، الهوية الوطنية، المسؤولية القومية

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كون مشروع ديفيد ميلر يُمثل أحد أكثر المحاولات الفلسفية المعاصرة طموحًا في تأسيس القومية على قاعدة أخلاقيّة ليبراليّة مُتماسكة، فضلًا عن النقاشات التي يطرحها حول الهويّة القوميّة وحق تقرير المصير والحق الإقليميّ تتصل اتصالا مباشرًا بجملة من القضايا السياسيّة الراهنة من نزاعات إقليميّة وأزمات هويّة وتحديات السيادة في زمن العولمة.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكاليّة البحث من تساؤل رئيس مفاده: إلى أي مدى ينجح ديفيد ميلر في بناء إطار فلسفيّ متماسك يُوفق بين القوميّة والليبرالية، ويمنح على أساسه مشروعيّة أخلاقيّة لحق تقرير المصير والحق الإقليمي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعيّة، منها: ما الأسس النظرية والأخلاقيّة التي يستند إليها ميلر في الدفاع عن القوميّة الليبراليّة؟ وكيف يسوغ مُطالبات الجماعات القومية بتقرير المصير والحقوق الإقليمية؟ وإلى أي حد تستطيع هذه الأطروحة الصمود قبالة إشكاليات الهويات المتداخلة، ومطالب الأقليات القوميّة، والانتقادات الكوسموبوليتانيّة الموجهة إلى مركزيّة الانتماء الوطنيّ؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن ديفيد ميلر نجح في تقديم تصور فلسفي يمنح القوميّة إطارًا ليبراليًا، ويؤسس على ذلك مشروعيّة حق تقرير المصير والحق الإقليميّ عبر مفاهيم الهوية الوطنيّة والارتباط التاريخي والمسؤوليّة الجماعية، غير أن هذا التصور، على الرغم من تماسكه النظري، يواجه حدودًا تطبيقية ومعياريّة تتجلى بصورة خاصة في المجتمعات متعددة الهويات، لا سيمّا في الحالات التي تتداخل

فيها المطالب القوميّة والإقليميّة، فضلًا عن الانتقادات الكوسموبوليتانيّة التي تشكك في منح الانتماء الوطني مكانة أخلاقية متميزة.

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج التحليلي في دراسة النصوص الفلسفيّة الأساسيّة لديفيد ميلر للكشف عن الأسس النظرية التي يقوم عليها مشروعه في القومية الليبرالية، وبيان كيفية توظيفه لمفاهيم الهوية الوطنية وحق تقرير المصير والحق الإقليمي ضمن بناء فلسفي متكامل، كما يعتمد المنهج النقدي في تقويم الحجج التي يقدمها ميلر واختبار مدى قدرتها على معالجة الإشكاليات المرتبطة بالهويات المتداخلة ومطالب الأقليات والانتقادات الكوسموبوليتانية، ويستعين البحث بالمنهج المقارن عند تحليل موقع أطروحة ميلر إزاء المقاربات المنافسة في قضايا القومية وتقرير المصير والحقوق الإقليمية، بما يسمح بتحديد نقاط القوة والقصور في مشروعه الفكري.

هيكلية البحث:

يتألف البحث من ثلاثة مباحث رئيسة: يتناول المبحث الأول الأسس النظريّة للقوميّة الليبراليّة عند ديفيد ميلر، فيبدأ بنبذة تعريفيّة عن السيرة الفكريّة لديفيد ميلر ومكانته التي يحتلها في الفكر السياسيّ المُعاصر، يليها تحليل مفهوم الأمة والهوية الوطنية ومرتكزات المشروعية الأخلاقية للقوميّة، ويُعنى المبحث الثاني بدراسة حق تقرير المصير، عبر بيان أسسه الفلسفيّة وأطره النظريّة وضوابط ممارسته وصيغه المختلفة وعلاقته بمفهوم المسؤوليّة القومية، أما المبحث الثالث فيتناول نظرية الحق الإقليميّ عند ديفيد ميلر، فيبحث في أسسها الأخلاقيّة والسياسيّة، مسوغاتها المعياريّة، وعلاقتها بالهويّة الوطنيّة وتقرير المصير، ثم يُختتم البحث بخاتمة تتضمن أبرز الاستنتاجات وتقييماً نقدياً لمدى نجاح مشروع

ميلر في التوفيق بين القومية والليبرالية وتأسيس مشروعية حق تقرير المصير والحق الإقليمي.

المبحث الأول: القومية الليبرالية عند ديفيد ميلر– الإطار النظري والأسس الأخلاقية

تُعدّ العلاقة بين الليبرالية والقومية موضعًا للخلاف داخل الفكر السياسي الحديث والمعاصر، بالنظر إلى اختلاف المنطلقات التي يستند إليها كل منهما، فالليبرالية جعلت من الفرد وحقوقه وحرياته محورًا أساسيًا في بناء النظام السياسي، بينما منحت القومية للأمة والانتماء المشترك مكانة مركزيّة في تشكيل الهويّة وتحديد نطاق الولاء السياسي، ومع ذلك، لم تك العلاقة بينهما قائمة على التعارض بصورة مطلقة؛ إذ اقترنت بعض الحركات القوميّة تاريخيًا بمطالب التحرر والحكم الذاتي والمشاركة السياسية، وهي مطالب التقت في جوانب منها مع قيم تبنتّها التقاليد الليبراليّة، وفقًا ذلك، نشأت محاولات فكريّة لإعادة النظر في العلاقة بين حريّة الفرد وانتمائه القوميّ، انطلاقًا من أن حماية الحقوق الفرديّة لا تستلزم بالضرورة إضعاف الروابط الوطنيّة، مثلما لا يقتضي الاعتراف بقيمة الانتماء القوميّ التضحية بالمبادئ الليبراليّة، وفي هذا السياق تبلورت القوميّة الليبرالية بوصفها اتجاهًا يسعى إلى إيجاد أساس نظري يجمع بين الاعتراف بالأمة والحفاظ على حقوق الأفراد وحرياتهم (John Hoffman and Paul Graham 2015, 263).

يُشكل مشروع ديفيد ميلر في القوميّة الليبراليّة محاولة لإعادة التوفيق بين الانتماء القومي والمبادئ الليبرالية الحديثة، بعد عقود من الهيمنة الكوسموبوليتانية على الفكر السياسي الغربي، وبدلًا من رفض الهُوية القومية بوصفها من بقايا تاريخية ينبغي تجاوزها، يعيد ديفيد ميلر صياغة العلاقة بين الأمة والدولة

والمواطنة ضمن إطار معياري يسعى إلى إعادة منح الانتماء القومي مشروعية أخلاقية وسياسية.

ويتطلب فهم هذا المشروع الفكري استعراضًا منهجيًا لسيرة ديفيد ميلر الفكريّة وموقعه في الفلسفة السياسية، ثم الخوض في مفاهيمه الأساسيّة بخصوص الأمة والهوية والقوميّة، ومن ثم تحديد شروط المشروعية الأخلاقية التي يضعها للقومية الليبرالية ليتمكن من الدفاع عن مشروعه أمام الانتقادات الموجه إليه من التيارات الكوسموبوليتانية.

المحور الأول: السيرة الفكرية لميلر وموقعه في الفلسفة السياسية المعاصرة

ديفيد ميلر (David Miller) (مواليد 1946) هو أحد أبرز فلاسفة السياسة المعاصرين في بريطانيا والعالم الناطق بالإنكليزية، وقد شغل منصب أستاذ النظرية السياسية في جامعة أكسفورد، وأسهم على مدى عقود في تطوير النقاشات الفلسفية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمواطنة والقومية والعدالة العالمية وحق تقرير المصير، وتميز مشروعه الفكري بمحاولة الربط بين التحليل الفلسفيّ المعياريّ والواقع السياسي والاجتماعي، الأمر الذي منح أعماله حضورًا واسعًا في أدبيات الفلسفة السياسية والنظرية السياسية المُعاصرة (Butt, et al. 2022, 1-).

ينتمي ديفيد ميلر إلى تيار القوميّة الليبراليّة الذي برز منذ أواخر القرن العشرين بوصفه محاولة لإعادة النظر في العلاقة التقليدية بين الليبرالية والقومية، فخلافًا للاتجاهات الليبرالية الكوسموبوليتانية التي نظرت إلى الانتماءات القومية بوصفها ذات أهمية أخلاقية محدودة، سعى إلى إثبات أن الهوية الوطنية لا تتعارض بالضرورة مع الحرية الفردية أو المساواة السياسية، بل يمكن أن تؤدي دورًا إيجابيًا في تعزيز التضامن الاجتماعي وترسيخ الالتزامات المتبادلة بين المواطنين، ومن هذا المنطلق أصبح أحد أبرز المنظرين الذين دافعوا عن إمكانية

التوفيق بين الانتماء الوطني والقيم الليبرالية ضمن إطار نظري متماسك(Tamir (Miller, 1995, 10)(1993, 3-4

ويحتل ديفيد ميلر موقعًا متميزًا في الفلسفة السياسية المعاصرة بوصفه أحد أبرز المدافعين عن القومية الليبرالية في مواجهة الاتجاهات الكوسموبوليتانية، وقد تأثر بالنقد الجماعاتي الموجّه إلى بعض الصيغ الليبرالية التي تتعامل مع الفرد بوصفه كيانًا مستقلًا عن سياقاته الاجتماعية والثقافية، مؤكدًا أن الانتماءات الوطنية والثقافية تُمثل عناصر أساسية في تكوين الهُوية السياسية وفي بناء الالتزامات الأخلاقية داخل المجتمع، وانطلاقًا من ذلك، دافع ميلر عن أهمية الروابط الوطنية بوصفها عناصر ذات قيمة أخلاقيّة وسياسية، فالانتماء القومي– وفقًا لميلر– يُمثل إطارًا ضروريًا لتعزيز العدالة الاجتماعية والثقة المتبادلة والمسؤولية المشتركة داخل الجماعة السياسية دون أن يتعارض ذلك مع الالتزامات الإنسانية العامة (Butt et al. 2022,1)(Abbood, Abdul Wahhab, (Miller, 2007, 212) (2024, 439-440

كما لم تقتصر أهمية مشروع ديفيد ميلر في القوميّة على النتائج النظرية التي توصل إليها، بل امتدت إلى منهجه في ممارسة الفلسفة السياسية ذاتها، إذ سعى إلى بناء نظرية سياسية تراعي المُعطيات الواقعية والاجتماعية، وتستند في الوقت نفسه إلى أسس معيارية مسوغة وقابلة التطبيق، الأمر الذي جعل أعماله تتميز بمحاولة المواءمة بين المبادئ الأخلاقية ومتطلبات الواقع السياسي، وأسهم في توسيع تأثيره ليشمل طريقة صياغة الأسئلة الفلسفية والسياسية ومناهج معالجتها(Butt et al. 2022, 2).

تتجلى ملامح هذا المشروع الفكري في عدد من مؤلفاته الرئيسة، وفي مقدمتها كتاب "في القومية" (On Nationality) الصادر عام 1995 الذي وضع فيه الأسس النظرية للقومية الليبرالية وبيّن أهمية الأمة والهوية الوطنية في بناء التضامن السياسي وتحقيق العدالة داخل الدولة الحديثة، كما وسّع هذه الرؤية في

كتاب "المسؤولية القومية والعدالة العالمية" (National Responsibility and Global Justice) الصادر عام 2007، حيث ناقش العلاقة بين المسؤولية الجماعية ومتطلبات العدالة العالمية، ودافع عن فكرة المسؤولية القومية بوصفها إطارًا لفهم الالتزامات السياسية والأخلاقية بين الشعوب، وفي كتابه "هل تقرير المصير وهم خطير؟ " Is Self-Determination a Dangerous Illusion?" الصادر عام 2020 يقدّم معالجة فلسفية معمقة لإشكاليات حق تقرير المصير وحدوده المعياريّة في السياقات السياسية المعاصرة، كما تناول في عدد من أبحاثه ودراساته اللاحقة قضايا الحقوق الإقليمية والهجرة والحدود والعدالة العالمية(Butt et al. 2022,2).

وبذلك يسهم ديفيد ميلر عن طريق هذا المسار الفكري في إعادة صياغة النقاش الفلسفي حول القومية في الفكر السياسي المعاصر، إذ لم تعد القومية في أعماله مجرد ظاهرة اجتماعية أو سياسية، بل إطارًا معياريًا يرتبط بقضايا العدالة والهوية والمواطنة وتقرير المصير والحقوق الإقليمية، ولذلك يحتل موقعًا بارزًا بين المنظرين المعاصرين الذين سعوا إلى التوفيق بين متطلبات الانتماء الوطني ومبادئ الليبرالية الحديثة.

المحور الثاني: الأمة والدولة والهوية الوطنية في فكر ميلر

يُعرّف ديفيد ميلر الأمة (Nation) في كتابه" في القومية" (On Nationality) بوصفها جماعة تاريخية وثقافية تتأسس على اعتقاد مشترك بالانتماء والاعتراف المتبادل بين أفرادها، إذ يتشارك أعضاؤها شعورًا بالهوية والمصير والتاريخ والإقليم المشترك(Buchanan 2003, 380)، ويُحدد ديفيد ميلر خمسة مقومات جوهرية لهذه الهوية، وهي(Miller 1995, 22-25؛ Moore 2001, 7) (Smith (1998, 211:

1- الاعتراف المتبادل والاعتقاد المشترك بالانتماء إلى جماعة واحدة، بما يجعل الأمة قائمة على الوعي الجماعي أكثر من قيامها على الخصائص العرقيّة أو البيولوجيّة.

2- تتسم الأمة بالاستمرارية التاريخيّة، إذ ترتبط الأجيال الحاضرة بماضي الجماعة وبتضحيات الأسلاف، الأمر الذي يخلق شعورًا أخلاقيًا بالالتزام تجاه الحاضر والمستقبل.

3- تُعد الأمة هوية فاعلة تمارس أفعالًا جماعية وتتخذ قرارات سياسية تسهم في تشكيل مصيرها المشترك.

4- ترتبط الأمة بإقليم جغرافي محدد يمثل الوطن القومي الذي تسعى الجماعة إلى تنظيم حياتها السياسية داخله.

5-الهوية الوطنية لا تقوم على مجرد التواجد العارض داخل إقليم واحد، بل تستند إلى وجود ثقافة عامة مشتركة تمنح أفراد الأمة شعورًا بالانتماء المتبادل والمصير المشترك.

وفقًا لذلك، فإن الأمة عند ميلر ليست مجرد تجمع بشري عابر، بل جماعة تاريخية وسياسية وأخلاقية تتأسس على شعور مشترك بالانتماء والمصير الواحد، ولذلك يرفض ميلر اختزال الأمة في الروابط البيولوجية أو العِرقيّة، لأن ربط الانتماء القومي بالنسب أو "رابطة الدم" يقود إلى النزعات العنصرية والإقصائيّة، وبدلًا من ذلك، يؤكد أن الأمة يمكن أن تضم جماعات إثنية متعددة ما دامت تشترك في ثقافة عامة وهوية سياسية مشتركة، بل قد يكون التنوع والاختلاط الإثني نفسه مصدرًا لتشكّل الشخصية المميزة للأمة وتطورها التاريخي(Miller 2005, 25).

لا ينظر ميلر إلى الأمة بوصفها بناء رمزي أو رابطة إثنية جامدة قائمة على العِرق أو اللغة أو الدين فحسب، بل يعدّها إطارًا اجتماعيًا وسياسيًا يسهم في

تشكيل الروابط الجماعية وتوجيه الولاءات والمواقف السياسية للأفراد، فالأمة عند ديفيد ميلر تقوم على الوعي الجماعي والإرادة المشتركة أكثر من قيامها على الخصائص البيولوجية أو الإثنية الثابتة، الأمر الذي يجعل الهوية القومية قابلة لإعادة التشكيل والتطور التاريخي ضمن إطار القومية الليبرالية (Miller 1995, 22-23).

يرى ديفيد ميلر أن الانتماء الوطني لا يفقد قيمته الأخلاقية لمجرد أن الفرد لا يختاره بإرادته المباشرة، لأن الهوية الوطنية يمكن أن تصبح جزءًا من وعي الإنسان بذاته ومن تصوره للحياة الجيدة عبر التأمل والاختيار الواعي، وانطلاقًا من ذلك، يرفض ميلر الكونيّة الأخلاقية الصارمة التي تنكر أي أهمية خاصة للانتماءات الوطنية، ويدافع في المقابل عن نوع من الخصوصية الأخلاقية التي تسوغ منح أبناء الأمة الواحدة قدرًا من الاهتمام والالتزام المتبادل، ومع ذلك، لا يُفضي هذا الموقف إلى انحياز قومي مطلق، إذ تبقى الواجبات الوطنية مقيدة باحترام حقوق الإنسان والمبادئ الأخلاقية العامة، ومن ثم، يسعى ميلر إلى إيجاد توازن بين الانتماء الوطني والالتزامات الإنسانية الأوسع ضمن إطار القومية الليبرالية(Hoffman and Graham 2015, 271).

يميّز ديفيد ميلر بين الأمة(Nation) والدولة (State) والقومية (Nationalism) تمييزاً دقيقًا؛ فبينما تُمثل الدولة كياناً قانونياً وسياسياً يُمارس السلطة العامة بصورة مشروعة داخل إقليم محدد، تُشير الأمة إلى جماعة بشريّة تتشارك هويةً تاريخية وثقافية وتسعى إلى قدر من تقرير المصير السياسي، ولذلك لا ترتبط الأمة بالضرورة بوجود دولة مستقلة خاصة بها، إذ يمكن أن تضم الدولة الواحدة أمم عدّة، كما قد تتوزع الأمة الواحدة بين أكثر من دولة، أو يعيش أفرادها أقلياتٍ موزعة داخل دول متعددة، أما القومية، فُتشير إلى مبدأ سياسي يقوم على السعي

نحو تحقيق قدر من التوافق بين الوحدة السياسية والوحدة القومية(Miller 1995, 23)(73, 2020 رفائيل)

يسعى ديفيد ميلر عِبر تأكيد على هذه التمايزات إلى إعادة صياغة العلاقة بين الأمة، الدولة، والهوية الوطنية ضمن تصور ليبرالي يمنح الانتماء الوطني مشروعية أخلاقية، مع إخضاعه في الوقت ذاته لقيود العدالة الليبرالية وحقوق الأفراد، إذ يربط ميلر شرعية الدولة بمدى انسجامها مع الهوية القومية للمجتمع الذي تحكمه، فقد يُفضي ضعف هذا الانسجام إلى بروز إشكاليات تتعلق بشرعية النظام السياسي واستقراره، حتى وإن حظى باعتراف قانوني أو دولي رسمي(Miller 1995, 19).

كما يؤكد ديفيد ميلر أن الهوية الوطنية (National Identity) تؤدي دورًا وظيفيًا لا غنى عنه في الديمقراطيات الليبرالية؛ إذ تبني التضامن الاجتماعي والثقة المتبادلة اللازمين للحفاظ على برامج العدالة التوزيعية وإعادة التوزيع الاقتصادي، إذ أن مفهوم الهُوية الوطنية عند ميلر لا يقتصر على المعنى القانوني للمواطنة، بل يرتبط بفكرة الأمة بوصفها جماعة تاريخية وثقافية وسياسية مشتركة، وهو ما يجعلها قريبة من مفهوم الهوية القومية بمعناه الثقافي لا الإثني، ومن هنا ينتقد التصورات الكوسموبوليتانية التي تُقلل من أهمية الانتماء الوطني بوصفه مجرد حادثة تاريخية اعتباطية ينبغي تجاوزها، وينتقد قصورها بفهم أهمية ودور الهُوية المشتركة في تحقيق العدالة الاجتماعية داخل الدولة الحديثة(Miller 1995, 19).

وبذلك لا يختزل ميلر الأمة في رابطة عرقية أو لغوية أو قانونية فحسب، وإنما ينظر إليها بوصفها جماعة تاريخية وثقافية وأخلاقية ترتبط بإقليم معين وتمتلك قدرة جماعية على الفعل السياسي، ومن خلال تفاعل هذه العناصر تتشكل الهوية الوطنية التي تمنح الأمة تماسكها الداخلي وتُقدّم الأساس المعياري

لمطالبها المتعلقة بالحكم الذاتي وحق تقرير المصير(Matravers and Pike 2003, 306)

المحور الثالث: القومية الليبرالية وشروط مشروعيتها الأخلاقية

تقوم القوميّة الليبرالية عند ديفيد ميلر على التوفيق بين أهمية الانتماء الوطني بوصفه مصدرًا للهُوية والتضامن السياسي، وبين الالتزام بمبادئ أخلاقيّة تفرض احترام حقوق الأفراد والجماعات الأخرى، ولذلك يرفض ميلر التصورات القوميّة التي تقوم على الهيمنة أو ادعاء التفوق القومي، ويدافع عن تصور يعترف بتعدد الأمم والثقافات وبحقها المتساوي في الحفاظ على خصوصيتها وممارسة قدر من تقرير المصير السياسي(Miller 1995, 10).

يُميّز ديفيد ميلر بين نمطين من القوميّة: القومية الإثنيّة (Ethnic Nationalism) التي تقوم على أسس عرقيّة أو وراثيّة تجعل الانتماء القومي مرتبطاً بالأصل والدم، وهو ما يفضي إلى إقصاء من لا ينتمي إلى الجماعة العرقية نفسها، وبين القومية الثقافيّة–المدنيّة (Cultural-Civic Nationalism) التي تستند إلى عناصر مشتركة كالتاريخ، الثقافة، اللغة، والممارسات الاجتماعية، وتُتيح إمكانية الانتماء إليها عن طريق الاندماج والمشاركة في الحياة الثقافية والسياسية للجماعة، ففي هذا التصور لا يُختزل الانتماء القومي في المعايير البيولوجيّة أو الوراثيّة، بل يرتبط بالمشاركة في الثقافة العامة والاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية للجماعة الوطنيّة، الأمر الذي يجعل الأمة إطارًا ثقافيًا وسياسيًا قابلًا للاستيعاب والتطور ضمن منظور القومية الليبرالية(Miller 1997, 79).

ويكشف التمايز بين القومية الأثنيّة والقوميّة الثقافيّة – المدنيّة عند ديفيد ميلر أنه ليس مجرد تصنيف وصفي، بل هو تمييز أخلاقي معياري في جوهره؛ فالقوميّة الإثنيّة إقصائيّة بطبيعتها تُخالف المبادئ الليبرالية الأساسية للمساواة

والكرامة الإنسانيّة، في حين أن القوميّة الثقافيّة–المدنيّة قد تكون أكثر قابلية للتوافق مع المبادئ الليبرالية متى التزمت باحترام حقوق الأقليات والتعددية الثقافي، مع تأكيده في الوقت ذاته أن القوميّة لا يمكن اختزالها في مجرد رابطة مدنية قانونية خالية من الروابط الثقافيّة والتاريخيّة المشتركة(Miller 2005, 131).

يرفض ديفيد ميلر تفسير الأمة بوصفها جماعة تتحدد بخصائص موضوعية ثابتة كالأصل العرقي أو اللغة أو الدين، ويرى أن الأساس الجوهري لوجودها يتمثل في شعور أعضائها بانتمائهم إلى جماعة مشتركة تقوم على الاعتراف المتبادل والالتزام المتبادل، فالأمة لا تُعرَّف بمجرد اشتراك أفرادها في سمات ثقافية معينة، بل تتشكل عندما يتبنى هؤلاء الأفراد اعتقادًا مشتركًا بأنهم ينتمون إلى مجتمع متميز، ويرغبون في المحافظة على استمراره بوصفه إطارًا للحياة الجماعية، ومن ثم، فإن الوعي المشترك بالانتماء والاعتراف المتبادل بين الأعضاء يمثلان الركيزة الأولى التي تقوم عليها الهوية الوطنية وتكتسب من خلالها الأمة وجودها السياسي والأخلاقي(Miller 1995, 22) .

ولا يقتصر مفهوم الأمة عند ديفيد ميلر على وجود رابطة مُعاصرة بين أفرادها، بل يقوم كذلك على عنصر الاستمرارية التاريخية الذي يمنحها تماسكها وخصوصيتها، فالأمة، في نظره، جماعة تمتد عبر الأجيال وتستند إلى ذاكرة تاريخيّة مشتركة تشكل جزءًا أساسيًا من هويتها الجمعية، إذ تسهم الأحداث الكبرى والتجارب المشتركة والإنجازات والتضحيات المتراكمة في بناء شعور بالانتماء يتجاوز حدود الحاضر، وعبر هذا الامتداد الزمني تنشأ روابط من المسؤوليّة والالتزام بين الأجيال المتعاقبة، فيغدو أفراد الأمة ورثة لتراث تاريخي مشترك ومؤتمنين على استمراره ونقله إلى الأجيال القادمة، الأمر الذي يُضفي على الأمة بعدًا أخلاقيًا يتجاوز كونها مجرد تجمع بشري قائم في لحظة زمنية معينة(Miller 1995. 22).

وبذلك، يتضح من تصور ديفيد ميلر للقومية الليبرالية أنها تقوم على جملة من الضوابط الأخلاقية والسياسية، في مقدمتها وجود هوية وطنية مشتركة تستند إلى تاريخ وثقافة مشتركين، وتقوم على الاعتراف المتبادل بين أفراد الجماعة، كما تقتضي احترام حقوق الأمم الأخرى والالتزام بالمبادئ الليبرالية التي تكفل حماية حقوق الأفراد والأقليات، ومن ثم، تفقد القومية مشروعيتها عندما تتحول إلى أداة للإقصاء أو الهيمنة أو انتهاك حقوق الآخرين.

المحور الرابع: القومية الليبرالية عند ديفيد ميلر بين الانتقادات والردود

تواجه القومية الليبرالية عند ديفيد ميلر انتقادات فلسفيّة تتعلق بإمكان التوفيق الحقيقي بين الليبرالية والقومية، إذ يرى عدد من النُقاد أن مشروع ديفيد ميلر يجمع بين منطقين متوترين بنيويًا؛ فالليبرالية تقوم على أولوية الفرد والمساواة والحياد تجاه الانتماءات الثقافية، في حين ترتكز القومية على الهوية الجماعية، الخصوصية الثقافية، والانتماء الوطني، ومن هنا، يُثار التساؤل حول ما إذا كانت القومية الليبرالية قادرة فعلًا على الحفاظ على الطابع الليبرالي للدولة، أم أنها تُعيد بصورة ضمنية منح الجماعة الوطنيّة مكانة أخلاقية تتجاوز الفرد.

ينتقد عدد من فلاسفة الكوسموبوليتانية، ومنهم ديفيد هيلد، التصور الذي يمنح الدولة القومية والهوية الوطنية مركزية أخلاقية وسياسية خاصة، إذ يرى ديفيد هيلد أن العولمة أفضت إلى تشابك المصالح والعلاقات الإنسانية عبر الحدود، فأمست كثير من القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية تتجاوز قدرة الدولة القومية على معالجتها منفردة، ومن ثم، فإن حصر الالتزامات السياسية والأخلاقية داخل حدود الجماعة الوطنية لم يعد مُتسقًا مع واقع الاعتماد المتبادل عالميًا، الأمر الذي يقتضي توسيع نطاق المسؤولية والعدالة ليشمل الأفراد بوصفهم أعضاء في مجتمع إنساني عالمي، لا مجرد مواطنين داخل دول قومية منفصلة(Held 1995. 121)(392, 2010, ويل كيمليكيا) ، وهو ما يتعارض مع

موقف ديفيد ميلر الذي يمنح الانتماء الوطني قيمة أخلاقية خاصة تجعله أساسًا لواجبات ومسؤوليات تتجاوز ما يُمنح لغير المواطنين.

ويرى جوزيف كارينز (Joseph Carens) أن القومية الليبرالية، رغم طابعها المعتدل، تبقى مرتبطة بمنطق الاستبعاد المرتبط بالحدود والانتماء الوطني، لأنها تمنح أعضاء الجماعة الوطنيّة امتيازات سياسية واقتصادية لا يحصل عليها الآخرون لمجرد اختلاف موقعهم الجغرافي أو الوطني، ولذلك يذهب كارينز إلى أن العدالة الليبرالية الحقيقية ينبغي أن تتجاوز حدود الدولة القومية، وأن تقوم على أساس المساواة الإنسانيّة العالميّة لا على أساس الانتماء الوطني (Carens 1987, 270).

كما تعرّض مشروع ميلر إلى نقد يرتبط بمفهوم "الثقافة الوطنيّة المشتركة"، الذي يُشكل أحد الأسس المركزية في القومية الليبرالية، إذ أن المجتمعات الحديثة لم تعد مجتمعات متجانسة ثقافيًا أو قوميًا، بل أصبحت تتسم بتعدد الهويات والانتماءات الدينية والإثنية والثقافية، الأمر الذي يجعل الحديث عن ثقافة وطنية واحدة أمرًا إشكاليًا، فيشير ويل كيمليكا (Will Kymlicka) إلى أن فكرة الثقافة الوطنية المشتركة قد تتحول عمليًا إلى أداة لهيمنة ثقافة الأغلبية داخل الدولة، حتى وإن اتخذت القومية طابعًا ليبراليًا معتدلًا، ولهذا فإن القومية الليبرالية قد تواجه صعوبة في التوفيق بين الحفاظ على التماسك الوطني وضمان التعددية الثقافية داخل المجتمع الديمقراطي(131-130, 2012, ويل كيمليكيا).

وتفضي هذه الانتقادات مجتمعة إلى التشكيك في مدى قدرة القومية الليبرالية على التوفيق بين متطلبات الانتماء الوطني ومبادئ الليبرالية المعاصرة، إلا أنه وعلى الرغم من وجاهة هذه الانتقادات، فإن ديفيد ميلر لا يعدّها نقضًا لمشروع القومية الليبرالية، بل يرى أنها تكشف عن تحديات تستدعي مزيدًا من التوضيح والتقييد المعياري، وانطلاقًا من ذلك، يؤكد أن القومية الليبرالية لا تقوم على إنكار

الالتزامات الإنسانية العامة أو استبعاد الآخرين، وإنما على التوفيق بين الواجبات العامة والروابط الخاصة التي تنشأ داخل الجماعة الوطنية(Joseph H. Carens 2013, 226).

وفيما يتعلق بإشكالية التداخل الإثني والثقافي، يذهب ميلر إلى أن التمييز بين القومية الإثنية والقومية الثقافية–المدنية يحتفظ بقيمته المعيارية حتى وإن كشفت التجارب التاريخية عن صعوبة الفصل التام بينهما، لأن أهمية هذا التمييز لا تكمن في وصف الواقع السياسي كما هو، بل في تقديم معيار أخلاقي يمكن الاحتكام إليه في تقييم الممارسات القومية وتحديد مدى انسجامها مع المبادئ الليبرالية(Carens 2013. 22).

يوجّه ديفيد ميلر، في سياق دفاعه عن القومية الليبرالية، نقدًا للمقاربات الفلسفية التي تسعى إلى تأسيس الأحكام السياسية والأخلاقية على مبادئ عقلية مجردة بمعزل عن السياقات الاجتماعية والتاريخية التي تتشكل في إطارها الهويات والالتزامات الإنسانية، ويُبدي تشككًا إزاء قدرة النظريات الكونية، كالتصورات النفعية والكانطية وبعض صور التعاقدية الحديثة، على تقديم تفسير كافٍ للواجبات السياسية الفعلية، لأن مضامينها العملية تستقي جانبًا مهمًا من مشروعيتها من القيم والممارسات السائدة داخل المجتمعات التي تُطبَّق فيها، وانطلاقًا من ذلك، يرفض ميلر التصور الكوسموبوليتاني الذي يفترض إمكان اختزال الانتماءات الوطنية إلى مجرد وسائل لخدمة مبادئ إنسانية عامة، مؤكدًا أن الروابط الوطنية تولّد التزامات أخلاقية خاصة ذات قيمة حقيقية، ولا يمكن ردّها بالكامل إلى اعتبارات كونية مجردة(Miller 1997, 72) (ميلر, 2023, 224).

كما يؤكد ديفيد ميلر أن الانتماء الوطني لا يسوغ الانغلاق الأخلاقي أو اللامبالاة تجاه الشعوب الأخرى، كما لا يعني حصر دائرة الاهتمام داخل حدود الأمة، فالمسؤوليات الخاصة التي تنشأ بين أبناء الجماعة الوطنيّة لا تُلغي وجود

التزامات إنسانية أوسع تجاه الآخرين، ومن ثم، تسعى القومية الليبرالية إلى تحقيق توازن بين مقتضيات التضامن الوطني ومتطلبات العدالة الإنسانية، وبذلك لا تتعارض المسؤولية القومية، في نظر ميلر، مع الواجبات الأخلاقية العالمية، بل تتكامل معها ضمن إطار أخلاقي أكثر اتساعًا(Matravers and Pike 2003, 301).

المبحث الثاني: حق تقرير المصير في فكر ديفيد ميلر

يُعدّ حق تقرير المصير من أكثر المفاهيم إثارةً للجدل في الفكر السياسي المعاصر، لِما يرتبط به من قضايا الهُوية الوطنيّة والسيادة والشرعيّة السياسية، وقد تطور هذا الحق من مفهوم قانوني دوليّ برز في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى مفهوم فلسفي معياري يرتبط بقضايا الهوية والانتماء والاستقلالية الجماعيّة(Miller 2020, 47).

يستند ديفيد ميلر في دفاعه عن القوميّة إلى ثلاث قضايا مترابطة؛ أولها أن الهوية القومية يُمكن أن تشكّل جزءًا مشروعًا من الهوية الشخصية، فيُعد الانتماء إلى أمة معينة عنصرًا من العناصر المكونة لشخصيّة الفرد وفهمه لذاته، وثانيها أن الأمة تمثل جماعة أخلاقيّة تترتب داخلها واجبات خاصة بين المواطنين تتجاوز الواجبات العامة التي تربط الإنسان بغيره من البشر، أما القضيّة الثالثة فتتمثل في أن الجماعات القوميّة التي تستقر في إقليم معين تمتلك مطالبة مشروعة بحق تقرير المصير السياسي عبر مؤسسات تمكّنها من إدارة شؤونها(Miller 2005, 28).

وفقًا لذلك، يحتل مفهوم "حق تقرير المصير" مكانة محوريّة في مشروع ديفيد ميلر بوصفه أحد المرتكزات الأساسيّة للقوميّة الليبراليّة، إذ يسعى إلى إعادة تأسيسه ضمن إطار يوازن بين الانتماء القومي والمبادئ الليبراليّة، وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث الأسس الفلسفيّة التي يقوم عليها حق تقرير المصير،

ثم يستعرض أبرز الأطر النظرية المُفسرة له وموقع ميلر بينها، قبل الانتقال إلى تحليل الضوابط التي تحكم ممارسته وصيغه المتعددة، وصولًا إلى بيان العلاقة بين حق تقرير المصير وفكرة المسؤوليّة القوميّة في عند ديفيد ميلر.

المحور الأول: الأسس الفلسفية لحق تقرير المصير

تمتد الجذور الفلسفية لحق تقرير المصير إلى إيمانويل كانط ومبدأ الاستقلالية الذاتية، القائم على أن الكائنات العاقلة تمتلك القدرة على تحديد مصيرها وفق مبادئها الخاصة دون إكراه خارجي، ثم انتقل هذا المبدأ من مستوى الفرد إلى مستوى الجماعات السياسية مع صعود الفكر القوميّ في القرن التاسع عشر، قبل أن يكتسب بُعدا قانونيًا دوليًا في أعقاب الحرب العالمية الأولى ويترسخ في ميثاق الأمم المتحدة وصكوك القانون الدولي، غير أن التحول الأعمق حدث حين انتقل المفهوم من دائرة القانون الدوليّ إلى دائرة الفلسفة السياسية المعياريّة، وهو المسار الذي أسهم فيه ديفيد ميلر إسهامًا محوريًا عن طريق إعادة تأسيسه على قاعدة أخلاقيّة فلسفيّة متماسكة تتجاوز الاعتراف القانوني الشكلي وما رافقه من تأكيد على حق الشعوب في تنظيم حياتها السياسيّة وفق هويتها الثقافية والتاريخية المميز(Miller 2020, 11).

يستمد ديفيد ميلر جانبًا مهمًا من دفاعه عن حق تقرير المصير من الأطروحة التي قدمها كل من أفيشاي مرغاليت(Avishai Margalit) وجوزيف راز (Joseph Raz) في مقالتهما "تقرير المصير القومي"(National Self-determination) بشأن مفهوم «الجماعات الشاملة» (Encompassing Groups)، فيذهبا إلى أن الانتماء إلى هذه الجماعات لا يُمثل مجرد رابطة اجتماعية عارضة، بل يُشكل عنصرًا أساسيًا من عناصر الرفاه الإنساني، لأن الأفراد يكتسبون من خلالها منظومة القيم والمعاني والأنماط الثقافية التي تمنح حياتهم اتجاهًا ومعنى، ومن ثم، فإن ازدهار الجماعة واستمرار ثقافتها يُعد شرطًا مهمًا

لازدهار أعضائها وقدرتهم على ممارسة استقلاليتهم وتحقيق ذواتهم، الأمر الذي يضفي على المطالبة بالحفاظ على الجماعات الوطنية وتمكينها من إدارة شؤونها السياسية أهمية أخلاقية ومعيارية خاصة (Margalit and Raz 1990, 448) 392, 2010, ويل كيمليكيا).

يوظف ديفيد ميلر مفهوم "الجماعات الشاملة" توظيفًا خاصًا يتجاوز دلالته الأصلية؛ إذ يُعيده ليُثبت أن الجماعات القوميّة تمتلك مصلحة أخلاقيّة جوهرية مزدوجة؛ الأولى في البقاء والاستمرار بما يضمن عدم تفككها أو إخضاعها لثقافة مُهيمنة، والثانية في التطور والتعبير الذاتي بما يكفل لثقافتها النمو وفق منطقها الداخليّ الخاص لا وفق إملاءات خارجية، وهاتان المصلحتان معًا تشكلان الأساس الأخلاقيّ الذي يُسوغ مطالبة الجماعات القومية بقدر من الاستقلالية السياسية والثقافية، وهو ما يُفضي في سياقات معينة إلى المطالبة بحق تقرير المصير بوصفه آلية لصون المصلحة الأخلاقية(David Miller 2020, 45).

غير أن ديفيد ميلر في هذا السياق يواجه إشكالية فلسفيّة جوهرية تتمثل في التوتر القائم بين الاستقلالية الفردية التي تشكل ركيزة الليبراليّة والاستقلالية الجماعيّة التي تتطلبها القومية، ويُجيب عن هذا التوتر بأن الاستقلالية الجماعية ليست نقيض الاستقلالية الفردية بل هي شرطها الوجودي؛ إذ لا يمكن للفرد أن يمارس حريتّه الحقيقية إلا ضمن إطار ثقافي وسياسي يتيح له التعبير عن هويته وانتمائه (Miller 1995, 83 ؛Tamir 1993, 55).

وفقًا لذلك يُعيد ديفيد ميلر صياغة العلاقة بين الفرد والجماعة القومية بوصفها علاقة تكامليّة لا تناقضيّة، مؤسسًا بذلك الشرعية الأخلاقيّة لحق تقرير المصير على قاعدة ليبراليّة صميمة، وهو ما يُميز مشروعه عن النزعات القومية التي تُقدّم الجماعة على حساب الفرد من جهة، وعن النزعات الكوسموبوليتانيّة التي

تُذيب الانتماء القومي في نزعة فردانيّة مجردة من جهة أخرى(Matravers and Pike 2003, 303) .

ومن هنا، تتضح خصوصية تصور ميلر للأمة في الربط الوثيق بين: الهوية الوطنيّة، الجماعة الأخلاقيّة، وحق تقرير المصير؛ إذ لا يُنظر إلى هذه العناصر بوصفها قضايا مستقلة، بل بوصفها مكونات متكاملة يدعم بعضها بعضًا، فالهويّة الوطنيّة تولد شعورًا بالانتماء والالتزام المتبادل، في حين توفر الأمة إطارًا أخلاقيًا لهذه الالتزامات، ويمنح حق تقرير المصير التعبير السياسي عنها، ومن ثم، يُشكل هذا الترابط الأساس النظري الذي تقوم عليه القوميّة الليبراليّة عند ميلر، ويُمهد لفهم موقفه من مشروعية الحكم الذاتي والحقوق القوميّة(Derek Matravers and Jon Pike 2003, 304).

المحور الثاني: الأطر النظرية لحق تقرير المصير وموقع ديفيد ميلر

يجمع عدد من منظّري الفكر السياسي إلى أن نظريات حق تقرير المصير يمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة: أولها، نظريات الاختيار (Choice Theories)، التي تنطلق من أولويّة الإرادة الجماعيّة، إذ تربط مشروعية إعادة تشكيل الكيان السياسي برغبة الأغلبيّة داخل إقليم معين، استنادًا إلى مبادئ الحرية السياسية والاستقلال الذاتي، وثانيهما، النظريات القومية" (Nationalist Theories)، ومن أبرز ممثليها ديفيد ميلر، تؤمن بأن الانتماء القومي يمتلك قيمة أخلاقيّة وسياسية تُعد مسوغًا لسعي الجماعات القومية إلى الحكم الذاتي وحماية هويتها الثقافية والسياسية، مع ضرورة مراعاة المبادئ الليبرالية وحقوق الأقليات ومتطلبات الاستقرار السياسي، أما الثالثة هي نظرية السبب العادل (Just-Cause Theories)، كما عند آلين بوكنان (Allen Buchanan)، فترى أن مطالب تقرير المصير لا تكون مشروعة إلا عند التعرض لظلم جسيم كالقمع أو انتهاك حقوق

الإنسان، بما يجعل تقرير المصير حقًا علاجيًا مرتبطًا بإزالة الظلم(Moore 2006, 59)(727, 2022. ميلر)

وعلى الرغم من الأهميّة التفسيريّة التي تتمتع بها هذه الاتجاهات النظرية، فإن كلاً منها تواجه جملة من الانتقادات، فقد تعرضت نظريات الاختيار للنقد بسبب تركيزها على الإرادة الجماعيّة دون معالجة كافية لمشكلة الإقليم والأقليات، في حين وُجهت إلى النظريات القومية ملاحظات تتعلق باحتمال تجاهلها للتنوع الداخلي داخل الجماعات القوميّة، أما نظريات السبب العادل، فقد انتُقدت لأنها تحصر حق تقرير المصير في حالات الظلم الجسيم، بما يقلل من أهميّة المطالب المرتبطة بالهوية القومية والثقافية، وقد دفع ذلك بعض المنظرين، ومنهم ديفيد ميلر، إلى البحث عن تصور يوازن بين الاعتبارات القومية ومتطلبات العدالة والاستقرار السياسي (Moore 2006, 59) (727, 2022. ميلر).

ينتقد ميلر "نظرية الاختيار" لأنها تتعامل مع الانفصال بوصفه مجرد قرار إرادي للأفراد، متجاهلةً إشكاليّة الحق في الإقليم والموارد، فضلًا عن أن الانفصال لا يُفضي غالبًا إلى دول متجانسة بالكامل، بل يمكن أن ينتج أقليات جديدة داخل الدول المنشقة نفسها، مّما يجعل تحقيق تقرير المصير الكامل أمرًا بالغ الصعوبة (Moore 1998, 7-8).

كما ينتقد ميلر نظرية السبب العادل لأنها تمنح حق تقرير المصير للدولة القائمة أكثر مما تمنحه للجماعات القومية الراغبة بالاستقلال، إذ تجعل الحفاظ على وحدة الدولة أولوية ما لم يقع ظلم جسيم، كما تهمل هذه النظرية البُعد الثقافي والرمزي للقومية، لأنها تحصر حق تقرير المصير في معالجة الظلم فحسب، ولا تعترف بأن الجماعات القومية قد تطالب بالحكم الذاتي أو الاستقلال بدافع الحفاظ على هويتها الثقافية والسياسية المتمايزة (Moore 1998, 7-8).

يتبنى ديفيد ميلر "النظرية القومية" بوصفها موقفًا وسطيًا بين النظريتين السابقتين؛ فهي أكثر انفتاحًا على حق الانفصال من نظرية السبب العادل، لكنها أكثر تقييدًا من نظرية الاختيار، فالأمة–حسب وصفه– ليست مجرد جماعة سكانية عابرة، بل جماعة تاريخية وثقافية ممتدة عبر الزمن، ترتبط بذاكرة مشتركة وإقليم معين وتسعى إلى الحفاظ على ثقافتها ومؤسساتها العامة (Moore 1998, 8) (728, 2022. ميلر).

وفقًا لذلك، يمنح ديفيد ميلر أهميّة أخلاقيّة لفكرة الأمة بوصفها إطارًا لتحقيق التضامن السياسي والثقافي، ويعتقد أن الجماعات القوميّة قد تمتلك حقًا مشروعًا في تقرير المصير عندما تكون هويتها ومصالحها مهددة داخل الدولة القائمة، فضلًا على أن الارتباط التاريخي بالإقليم قد يمنح الأمة نوعًا من "الاستحقاق الإقليمي" الذي يسوغ مطالبتها بالحكم الذاتي أو الاستقلال (Moore 1998, 8).

المحور الثالث: ضوابط حق تقرير المصير وصيغه المتعددة

يرى ديفيد ميلر أن مبدأ القوميّة لا يُفضي بالضرورة إلى منح الأمم حقًا مطلقًا في الانفصال أو الاستقلال السياسي، بل يخضع لجملة من القيود المرتبطة بحماية الجماعات الأخرى والحفاظ على الاستقرار السياسي، فحق تقرير المصير لا يسوغ إنشاء دولة قومية جديدة إذا كان من شأن ذلك إنتاج أقليات جديدة تعاني التهميش أو الإقصاء، أو الإضرار بالتوازنات السياسية القائمة، لذلك يرى أن الحكم الذاتي القوميّ قد يتحقق أحيانًا عن طريق صيغ جزئية أو ترتيبات دستورية بديلة، دون الحاجة إلى السيادة الكاملة أو الانفصال التام، فالهويات القوميّة كثيرًا ما تكون متداخلة، وأن الانفصال الكامل كثيرًا ما يخلق أقليات جديدة داخل الدولة المنشقة ذاتها(217, 2023, ميلر).

يُميز ديفيد ميلر بين أشكال عدّة لحق تقرير المصير؛ فقد يتحقق عن طريق الحكم الذاتي ضمن دولة فيدراليّة أو كونفدراليّة، أو اللامركزيّة السياسيّة وتقاسم

السلطة داخل الدولة الواحدة، ولذلك يرفض النظر إلى الانفصال بوصفه حقًا مطلقًا، ويشترط لشرعيتّه وجود جماعة قوميّة حقيقيّة تمتلك ارتباطًا تاريخيًا وثقافيًا وإقليميًا واضحًا، مع عجز الدولة القائمة عن توفير قدر كافٍ من الحكم الذاتي أو احترام الهوية القومية للجماعة المعنيّة (Buchanan 2004, 385).

يرى ديفيد ميلر أن الهوية الوطنيّة الجامعة في الدول التي تضم قوميات متداخلة لا تمثل بالضرورة قيدًا على الهويات القومية الفرعية أو تهديدًا لها، بل قد تشكل إطارًا أوسع للتعبير عنها، فالقومية الجامعة لا تُفرض قسرًا على الجماعات المكونة للدولة، وإنما تنشأ نتيجة مسار تاريخي طويل من التفاعل السياسي والاجتماعي والثقافي بينها، ولذلك يمكن للأفراد أن يجمعوا بين الانتماء إلى قوميّتهم الفرعيّة والانتماء إلى الأمة الأوسع في الوقت نفسه، دون أن يشعروا بوجود تعارض بين الهويتين، ومن ثم، فإن التحدي السياسي لا يكمن في إزالة إحدى الهويتين لصالح الأخرى، بل في إيجاد صيغ مؤسسية تسمح بالتعبير المتوازن عن كليهما داخل الدولة الواحدة(Miller 2005, 136).

كما يرى ديفيد ميلر أن القوميات المختلفة يمكن أن تتعايش داخل إطار سياسي واحد متى ما توافرت شروط تاريخية وسياسية وثقافية تسمح بظهور هوية وطنيّة جامعة من دون إلغاء الهويات القومية الفرعية، ويتمثل أهم هذه الشروط في استمرار الوحدة السياسية لفترة زمنية طويلة، مع احتفاظ الجماعات المكونة للدولة بخصوصياتها الثقافية ومؤسساتها المميزة، كما يسهم التداخل الثقافي والمصالح الاقتصادية المشتركة والتاريخ السياسي المتشابك في تعزيز الشعور بالانتماء إلى جماعة سياسية أوسع، بما يتيح التوفيق بين التعدد القومي والوحدة السياسية ضمن إطار دستوري واحد (Miller 2005, 132).

تبعًا لذلك، يمكن الاستنتاج بأن ديفيد ميلر يربط مشروعية حق تقرير المصير بجملة من الاعتبارات الأخلاقيّة والسياسيّة، في مقدمتها وجود جماعة قومية

تمتلك هوية تاريخية وثقافية متميزة، وقدرة على ممارسة الحكم الذاتي من عبر مؤسسات سياسية تعبر عن إرادتها الجمعية، فضلًا عن التزامها باحترام حقوق الجماعات الأخرى المتأثرة بممارسة هذا الحق، وبذلك لا يظهر تقرير المصير في فكره بوصفه حقًا مطلقًا في الانفصال أو إقامة الدولة المستقلة، وإنما مبدأً سياسيًا وأخلاقيًا تحكمه اعتبارات العدالة والاستقرار والتعايش بين الجماعات القومية المختلفة.

المحور الرابع: حق تقرير المصير والمسؤولية القومية

يمكن فهم حق تقرير المصير في فكر ديفيد ميلر في ضوء مفهومه للمسؤولية القوميّة الذي طوّره في كتابه (المسؤوليّة القوميّة والعدالة الكونيّة) (National Responsibility and Global Justice) عام (2007) بوصفه امتداداً للنقاشات المرتبطة بالعدالة والعلاقات بين الجماعات السياسية، ويرى ميلر أن الشعوب والدول قد تتحمل قدراً من المسؤوليّة الأخلاقيّة عن الآثار المترتبة على السياسات أو الممارسات التي تستفيد منها عبر الزمن، بما في ذلك الحالات التي تمتد نتائجها إلى أجيال لاحقة (Miller 2007, 90).

يُميّز ديفيد ميلر بين نمطين من المسؤوليّة؛ أولهما مسؤوليّة النتائج (Outcome Responsibility) التي ترتبط بتحمل الأفراد أو الجماعات نتائج أفعالهم وقراراتهم واختياراتهم، وثانيهما المسؤوليّة التعويضيّة (Remedial Responsibility) التي تنشأ من القدرة على معالجة الضرر أو المساهمة في رفعه– حتى وإن لم يكن الفاعل مسؤولاً مباشرة عن التسبب به، ويمنح ميلر هذا النمط الثاني أهمية خاصة في معالجة قضايا العدالة والمظالم التاريخية، لأنه يوسع نطاق المسؤولية ليشمل معالجة الآثار المستمرة للأضرار الواقعة على الجماعات والأفراد (Miller 2007, 111).

ويترتب على هذا التمييز بين المسؤوليتين أثر مهم في فهم مطالب تقرير المصير؛ إذ يرى ديفيد ميلر أن الجماعات القومية قد تتحمل التزامات أخلاقية ناشئة عن سياسات تاريخية سابقة أو عن استفادتها من نتائجها المستمرة، الأمر الذي يفرض عليها واجبات تجاه الجماعات المتضررة، ومن ثم، يمكن النظر إلى مطالب تقرير المصير بوصفها مطالب لا تنفصل عن المسؤوليات المترتبة على الإرث التاريخي للجماعة، بما يقتضي أخذ هذه الالتزامات في الحسبان عند تقييم مشروعية تلك المطالب (Miller 2007, 111).

ويستند هذا التصور إلى النظر إلى الأمة بوصفها جماعة أخلاقيّة تتجاوز مجرد تجمع عابر من الأفراد، إذ تقوم على ثقافة عامة مشتركة ومؤسسات وقيم سياسيّة تشكل إطارًا للالتزامات المتبادلة بين أعضائها، ومن ثم، لا تنشأ المسؤولية القوميّة من مشاعر الانتماء أو التضامن وحدها، بل من اشتراك أفراد الجماعة في حياة عامة وممارسات ومؤسسات مشتركة تجعلهم أطرافًا في منظومة من الحقوق والواجبات المتبادلة، وعلى هذا الأساس، تكتسب الجماعة القوميّة قدرة على تحمل مسؤوليات جماعيّة تتجاوز مجموع المسؤوليات الفرديّة لأعضائها، الأمر الذي يفسر ارتباط مطالبها السياسيّة بما قد يترتب عليها من التزامات أخلاقيّة تجاه الجماعات الأخرى المتأثرة بأفعالها أو بإرثها التاريخي(Matravers, Pike 2003, 315).

وتبرز إشكالية فلسفية جوهريّة في هذا السياق تتعلق بمدى إمكانية نسب المسؤوليّة إلى الجماعات بوصفها فاعلًا جمعيًا، لا إلى أفرادها منفردين، ويجيب ديفيد ميلر عن هذه الإشكاليّة بأن الجماعات القوميّة تمتلك هوية استمراريّة عبر الزمن تجعلها قادرة على الفعل الجمعيّ وتحمل المسؤوليّة الجماعيّة– شريطة توافر قدر من الوعي الجمعيّ والإرادة المشتركة والمؤسسات السياسيّة التي تعبر عن هذه الجماعة وتتصرف باسمها، وهو ما يجعل المسؤوليّة القوميّة في تصوره

ليست مجرد مجموع مسؤوليات فرديّة بل مسؤوليّة ذات طابع جمعي مستقل يُرسّخ الرابط بين الجماعة وإرثها التاريخي، ويُتيح النظر إلى مطالبها السياسية بوصفها مطالب ترتبط بجملة من المسؤوليات الجماعيّة المستمرة(Miller 2007, 111).

يرفض ديفيد ميلر الاعتراض القائل إن الواجبات الوطنية تقوم على مشاعر عاطفية ذاتية، موضحًا أن الهوية الوطنية تؤدي وظيفة تحديد نطاق الأشخاص الذين تنشأ تجاههم التزامات خاصة، في حين يبقى مضمون تلك الالتزامات خاضعًا لمعايير العدالة والنقاش الأخلاقي العام، الأمر الذي يحول دون اختزال العدالة في مجرد الانفعالات أو الروابط الوجدانية (Miller 2005, 38؛ Buchanan 2004, 385).

وعلى الرغم من الأهميّة المعياريّة التي يكتسبها حق تقرير المصير في الفكر القوميّ المُعاصر، فإن تطبيقه العمليّ يواجه جملة من التحديات المعقدة، فتشير مارغريت مور إلى أن الجماعات القوميّة نادرًا ما تكون متطابقة بصورة كاملة مع حدود إقليميّة واضحة، كما أن الأقاليم المتنازع عليها غالبًا ما تضم جماعات قوميّة متعددة تتداخل هوياتها ومطالبها السياسية، ولذلك فإن الاعتراف بحق تقرير المصير لجماعة معينة قد يُفضي إلى ظهور مطالب مقابلة من جماعات أخرى داخل الإقليم ذاته، الأمر الذي يجعل تحقيق تقرير المصير مسألة تتطلب الموازنة بين مطالب متنافسة أكثر من كونه تطبيقًا بسيطًا لمبدأ نظري مجرد (Moore 1997, 912)، ورغم أن ديفيد ميلر يقر بهذه التحدّيات، إلا أنه يؤكد أن تجاهلها يُفضي إلى تصورات مبتورة عن العدالة تعجز عن معالجة المظالم التاريخية العميقة التي تُغذي كثيرًا من النزاعات المتعلقة بحق تقرير المصير في عالمانا المُعاصر (Miller 2020, 134).

المبحث الثالث: الحق الإقليمي وحدود القومية الليبرالية

يُعد الحق الإقليمي من أكثر المسائل الفلسفيّة تعقيدًا في مشروع ديفيد ميلر الفكريّ، إذ يتجاوز المعالجة القانونيّة التقليديّة ليؤسس على قاعدة أخلاقيّة فلسفيّة تربط الجماعات القوميّة بأراضيها عبر معايير الارتباط التاريخي والاستثمار الثقافيّ والإدارة الفعلية، وتزداد هذه المسألة تعقيدًا حين توضع في مواجهة النظريات الفلسفيّة المنافسة التي تختلف معها في أسسها ومنطلقاته، أو حين تصطدم بإشكاليات التقادم الزمني وتداخل الهويات الإقليميّة التي تكشف مواطن التوتر الكامنة في هذا التصور، ولا تنتهي هذه التحديات عن هذا الحد، بل تمتد لتشمل الانتقادات الكوسموبوليتانية الجوهرية التي تضع مشروع ديفيد ميلر أمام أسئلة فلسفية لم يقدم لها إجابات حاسمة بعد.

المحور الأول: نظرية الحق الإقليمي عند ميلر– الأسس والمعايير

يُشكل الحق الإقليمي أحد الامتدادات الرئيسة لمشروع ديفيد ميلر في القوميّة الليبراليّة وحق تقرير المصير، إذ يرى أن تحديد العلاقة بين الجماعة القوميّة والإقليم الذي ترتبط به يمثل شرطًا ضروريًا لفهم مشروعية المطالبات السياسيّة المرتبطة بالسيادة والحدود، وانطلاقًا من ذلك، سعى في مقالته "الحقوق الإقليميّة: المفهوم والتسويغ" "Territorial Rights: Concept and Justification"عام (2012) إلى بناء تصور معياري للحق الإقليمي يتجاوز المقاربات القانونيّة التقليديّة، مؤكدًا أن مشروعيّة المطالبات الإقليميّة لا تستند إلى السيطرة السياسية أو الاعتراف القانوني وحدهما، بل إلى طبيعة العلاقة التاريخيّة والثقافيّة والسياسية التي تربط جماعة بشريّة معينة بإقليم محدد(Miller 2011, 1).

ينطلق ديفيد ميلر من رفض التصورات التي تجعل الدولة الحامل الأصلي للحقوق الإقليميّة، ويرى أن هذه الحقوق تعود في الأساس إلى الشعوب والأمم بوصفها الجماعات المرتبطة بالإقليم تاريخيًا وثقافيًا، أما الدولة فلا تكتسب

مشروعيّة مطالباتها الإقليمية إلا بقدر ما تمثل هذه الجماعات وتمارس سلطتها باسمها، ومن هذا المنطلق، لا يُفهم الحق الإقليمي بوصفه نتيجة للسيطرة الفعليّة أو الاعتراف القانوني فحسب، بل بوصفه تعبيرًا عن علاقة مستمرة تربط جماعة بشرية معينة بإقليم تعدّه جزءًا من تاريخها وهويتها الجمعية(Miller 2011, 1).

ويحتل الارتباط التاريخي بالإقليم مكانة مركزيّة في نظرية ميلر للحق الإقليمي، إذ يرى أن العلاقة الممتدة بين الجماعة والأرض عبر أجيال متعاقبة تمنح المطالبة بالإقليم أساسًا أخلاقيًا يتجاوز مجرد السيطرة الفعلية عليه، فالإقليم لا يمثل مجرد حيز جغرافي للسكن أو النشاط الاقتصادي، بل يشكل إطارًا تتراكم داخله خبرات الجماعة وذكرياتها وممارساتها الثقافية، الأمر الذي يجعله جزءًا من هويتها الجمعيّة، ومن ثم، فإن استمرار هذه العلاقة التاريخية يُعد أحد العناصر الرئيسة التي تستند إليها المطالبات الإقليمية المشروعة(Miller 2011, 3,6).

كما لا يقتصر تسويغ الحق الإقليمي- وفقًا لديفيد ميلر- على الارتباط التاريخي بالإقليم، بل يرتبط أيضًا بما تضيفه الجماعة إليه من قيمة مادية(Material value) عبر الزمن، فالجماعات البشريّة لا تكتفي بالإقامة على الأرض، وإنما تُسهم في تطويرها من خلال الزراعة، العمران، إنشاء المؤسسات والبنى التحتيّة وتحسين ظروف العيش فيها، فيرى ميلر أن هذه الجهود المتراكمة تمنح الجماعة أساسًا إضافيًا للمطالبة بالإقليم، لأن الحق لا يستند إلى مجرد الوجود على الأرض، بل إلى الدور الذي تؤديه الجماعة في تنميتها والمحافظة عليها وإضفاء قيمة مادية تتجاوز وضعها الطبيعي الأول(Miller 2011, 7).

فضلًا عن القيمة المادية، يؤكد ميلر أن الإقليم يكتسب قيمة رمزية وثقافيّة (Symbolic value) خاصة من خلال ارتباطه بالذاكرة التاريخيّة، السرديات الجماعيّة، والممارسات الثقافيّة التي تمنحه مكانة متميزة في وعي الجماعة، فبعض المواقع والأماكن قد تتحول إلى رموز وطنية نتيجة ما شهدته من أحداث

تاريخية أو ما ارتبط بها من معانٍ ثقافيّة ودينيّة، الأمر الذي يجعل الإقليم جزءًا من الهوية الجمعيّة للجماعة لا مجرد مورد اقتصادي أو مساحة جغرافيّة، وبهذا المعنى يغدو الإقليم مستودعًا للقيمة الماديّة والرمزيّة معًا، بحيث يُمثل فقدانه أو الإقصاء عنه خسارة تمس جانبًا أساسيًا من حياة الجماعة وهويتها (Miller 2011, 8).

مع ذلك، لا يرى ميلر أن الروابط التاريخية والثقافية وحدها كافية لتأسيس الحق الإقليميّ، بل يؤكد أهميّة وجود سلطة سياسيّة مشروعة تتولى إدارة الإقليم وتمثيل الجماعة المرتبطة به، غير أنه يرفض في الوقت ذاته الآراء التي تجعل السيطرة الفعليّة أو القدرة على الإدارة أساساً مستقلاً للحق الإقليميّ، لأن نجاح جماعة أو دولة في فرض سلطتها على إقليم معين لا يمنحها حقاً أخلاقياً فيه ما لم تكن تلك السلطة مُعبرة عن جماعة ترتبط بذلك الإقليم بعلاقة تاريخية وثقافية مشروعة، ولذلك يسعى ميلر إلى الجمع بين الاعتبارات التاريخيّة والثقافيّة والسياسيّة في إطار واحد يُفسر مشروعيّة المطالبات الإقليميّة ويضع حدوداً أخلاقية لها (Miller 2011, 11).

يتضح من مجمل تصور ديفيد ميلر أن الحق الإقليميّ لا يقوم على مجرد السيطرة الفعليّة أو الاعتراف القانونيّ، بل يستند إلى علاقة تاريخيّة وأخلاقيّة وثقافيّة تربط جماعة بشريّة معينة بإقليم محدد عبر الزمن، فالشعوب والأمم تُمثل الحامل الأصلي لهذه الحقوق، بينما تستمد الدولة مشروعيتّها من تمثيلها لهذه الجماعات، وتنشأ المطالبات الإقليميّة المشروعة من التفاعل المستمر بين الجماعة والأرض من خلال الارتباط التاريخيّ بها، وإضفاء القيمة الماديّة عليها عبر تطويرها واستثمارها، ومنحها قيمة رمزية وثقافية تجعلها جزءًا من الهوية الجمعيّة، ومن ثم، فإن حماية هذه العلاقة والمحافظة عليها تقتضي وجود

مؤسسات سياسيّة قادرة على إدارة الإقليم وتمثيل الجماعة المرتبطة به بما يضمن استمرار العلاقة بين الجماعة وإقليمها والحفاظ على مواردها وقيمها المشتركة.

المحور الثاني: نظريات الحق الإقليمي المنافسة والمقارنة مع ميلر

يتمايز تصور ديفيد ميلر في الحق الإقليميّ عن جملة من المقاربات الفلسفيّة المنافسة التي تتباين في أسسها ومنطلقاتّها، إذ تتوزع هذه المقاربات بين نظريات الحق الإقليميّ بالعمل والاستخدام الفعليّ، ونظريات تستند إلى مفهوم التوطين والاستقرار، ونظريات تقدم العدالة التوزيعية بين الجماعات معيارًا أساسيًا لتحديد الحقوق الإقليمية، وتكتسب المقارنة بين هذه النظريات أهمية بالغة لما تكشفه من تباين في التصورات الأخلاقيّة حول طبيعة العلاقة بين الجماعات البشرية والأرض التي تقطنها، وهو ما يسهم في إبراز الموقع المتمايز لديفيد ميلر ضمن هذا النقاش الفلسفي(Miller 2011, 11).

يُمثل التصور التقليديّ لجون لوك أقدم المقاربات الفلسفية في تأسيس الحق الإقليميّ، إذ يربط الحق الإقليمي بمبدأ العمل والاستخدام الفعلي للأرض، فالجماعة التي تعمل في الأرض وتستثمرها تكتسب بذلك حقًا مشروعًا في حيازتها، غير أن هذا التصور يواجه انتقادات فلسفية جوهرية لأنه يضيق قاعدة المطالبة الإقليمية بصورة لا تستوعب الارتباطات الثقافية والتاريخيّة الأعمق التي تربط جماعة بأرض دون أن تكون قد استثمرتها بالمعنى الاقتصادي الضيق، فضلًا عن أنه قد يوظف لتبرير الاستيلاء الاستعمارّي على أراضي الشعوب الأصلية بحجة أن المستعمر " أحسن" استثمار الأرض أكثر من أصحابها، وهو ما يجعله غير كلفٍ لتأسيس نظرية عادلة للحق الإقليميّ(Abbood, 2023. 127).

أما الفيلسوفة آنا ستيلز(Anna Stilz) فقدمت تصوراً مكمّلاً لنظرية الحق الإقليميّ تستند فيه إلى مفهوم "التوطين" (Settlement) بوصفه أحد الأسس التي يمكن أن تنشأ عنه العلاقة بين الجماعة والإقليم، وتُميّز آنا ستيلز بين أنماط

مختلفة من التوطين، فترى أن التوطين القائم على الإقامة والاستقرار دون إقصاء الجماعات الأخرى يُنشئ حقًا إقليميًا مشروعًا، في حين يفتقر التوطين المرتبط بإزاحة السكان الأصليين أو تقييد حقوقهم إلى هذه المشروعية، ومن هذا المنطلق، تُسهم مقاربة ستيلز في توسيع النقاش الفلسفي ليشمل البعد الأخلاقي لمسارات التوطين التاريخية المختلفة، كما تفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية حول مشروعية المطالبات الإقليمية التي نشأت في سياقات استعمارية أو عبر عمليات تهجير قسري (Stilz 2011, 583).

كما تطرح مارغريت مور بدورها مقاربة مغايرة ترى فيها أن العدالة الإقليميّة تستلزم مراعاة مصالح جميع الجماعات المرتبطة بالإقليم بعيدًا عن الأولوية التاريخية، إذ لا ينبغي أن تكون اسبقية الارتباط التاريخي وحدها كافية لمنح جماعة ما حقًا إقليميًا مطلقًا في مواجهة جماعات أخرى تربطها بالإقليم نفسه روابط حاضرة وثيقة، ويخلق هذا التصور حالة من التوتر الفلسفي مع تصور ديفيد ميلر الذي يمنح الارتباط التاريخي وزنًا أخلاقيًا مستقلاً لا يمكن إغفاله (Moore 2001, 30).

يرى ديفيد ميلر أن تجاهل الأبعاد التاريخية في تقييم المطالبات الإقليميّة يُفضي إلى نتائج أخلاقيّة إشكاليّة تُكافئ الانقطاع عن الإرث والاستيلاء على ما بناه الآخرون، ولذلك يسعى مشروعه إلى تأسيس الحق الإقليميّ على ثلاثة أسس متكاملة هي: الارتباط التاريخي، الاستثمار الثقافي، والإدارة الفعلية، لمعالجة القصور الذي تعانيه النظريات المنافسة سواء في ضيق المقاربة عند جون لوك أو في تغليب الحاضر على الماضي عند مور أو في اقتصار ستيلز على مفهوم التوطين (Miller 2012, 261)، وإن كان موقف ديفيد ميلر لا يخلو من إشكاليات تتعلق بالترجيح بين هذه الأسس الثلاثة حين تتعارض، لا سيما الحالات التي

تتداخل الارتباطات التاريخية لجماعات متعددة داخل إقليم واحدة، وهذا ما سيتم دراسته في المحور القادم.

المحور الثالث: إشكالية التقادم الزمني والتداخل في الهويات الإقليمية

تُعدّ مسألة تأثير التقادم الزمني في الحقوق الوطنية والإقليميّة من الإشكاليات المرتبطة بحق تقرير المصير، وقد تناولها ديفيد ميلر في بعض أعماله المتأخرة؛ إذ يرى أن مرور الزمن لا يفضي بالضرورة إلى سقوط هذا الحق ما دامت الجماعة المعنيّة مًحتفظةً بهويتها الوطنية واستمرار مطالبها السياسية المرتبطة بتقرير المصير (Miller 2020, 135).

يُقدم ديفيد ميلر مسألة التقادم الزمني بوصفها إحدى الإشكاليات الجوهريّة المرتبطة بالحق الإقليمي؛ إذ قد يتجادل الفلاسفة حول ما إذا كانت مطالبات إقليمية قديمة تظل نافذة أخلاقيًا بعد مرور أجيال على انقطاع الحيازة، فيتخذ ديفيد ميلر موقفًا دقيقًا من هذه المسألة، إذ يرى أن التقادم الزمني قد يُضعف قوة بعض المطالبات الإقليمية، لكنه لا يُلغيها بصورة تلقائية، وإنما يرتبط بمدى احتفاظ الجماعة بهويتها وذاكرتها الجمعيّة واستمرار ارتباطها الوجداني والثقافي بالإقليم (Miller 2020, 131).

وتزداد الإشكاليّة تعقيدًا حين تتداخل هويات جماعات متعددة داخل إقليم واحد، ممّا يجعل تطبيق معايير الحق الإقليمي أمرا عسيرًا، ففي هذه الحالات يرى ديفيد ميلر أن الحل لا يكمن في إهمال المطالبات الإقليمية المتنافسة، بل في البحث عن حلول مؤسسيّة تعترف بتعدد الارتباطات وتوزع الحقوق بصورة عادلة بين الجماعات المعنيّة، عبر ترتيبات الحكم المشترك والتعاون الإقليميّ وغيرها من الصيغ التي تتجاوز نموذج الدولة القوميّة الأحادية (Miller 1997, 42).

المحور الرابع: الانتقادات الكوسموبوليتانية وحدود مشروع ميلر

يواجه مشروع ديفيد ميلر في الحق الإقليمي جملة من الانتقادات الجوهرية التي تكشف حدوده الفلسفيّة، إذ يرى فلاسفة الكوسموبوليتانيّة، مثل ديفيد هيلد (David Held) وجوزيف كارينز (Joseph Carens)، فضلًا عن مارغريت مور (Margaret Moore) التي رغم أنها تقر بأهميّة نظرية ديفيد ميلر في القوميّة الليبراليّة ولا سيما الحق الإقليمي إلا أنها وجهت لها العديد من الانتقادات، لذلك سنتناول في هذا المحور من دراساتنا أهم هذه الانتقادات.

يذهب ديفيد هيلد (David Miller) إلى أن حصر الالتزامات السياسيّة والأخلاقيّة داخل حدود الجماعة الوطنيّة لم يعد منسجمًا مع واقع الترابط العالميّ المتزايد، لأن ذلك يُبقي العدالة مقيدة بإطار الدولة القوميّة ويحد من امتدادها الإنساني الأوسع (Held 1995, 122).

أما جوزيف كارينز (Joseph H. Carens) فيوجه نقده إلى الامتيازات الأخلاقيّة والسياسيّة التي تمنحها التصورات القوميّة للمواطنين دون غيرهم، ولا سيما في مجال الهجرة، إذ يرى أن القيود المفروضة على حرية التنقل تسهم في تكريس الفوارق والامتيازات المرتبطة بمكان الميلاد والجنسيّة، في حين تقتضي مبادئ المساواة الأخلاقية التعامل مع الأفراد بوصفهم متساوين في القيمة الأخلاقيّة بعيدًا عن انتماءاتهم الوطنية، ومن ثم، يدافع كارينز عن تصور يقوم على توسيع نطاق العدالة والمسؤوليّة الأخلاقيّة يتعدى حدود الدولة القومية التي يمنحها ديفيد ميلر مكانة مركزية في تنظيره للعدالة والانتماء السياسي(Carens 2013, 230).

وتوجه آنا ستيلز (Anna Stilz) نقدًا جوهريًا إلى نظرية ديفيد ميلر في الحق الإقليمي، إذ ترى أن ربط السيادة الإقليميّة بالهويّة القوميّة أو بعمليات الاستيطان والتشكيل الثقافيّ للأرض يواجه صعوبات نظرية متعددة. فمن جهة، لا تفسر النظرية بصورة مقنعة الكيفيّة التي تتحول بها أعمال الأفراد ومساهماتهم في بناء

البنى التحتية والمؤسسات إلى حق جماعي للأمة بأسرها، كما أنها تعجز عن تبرير امتداد هذه الحقوق إلى كامل الإقليم لا إلى الأجزاء التي خضعت للاستثمار الفعلي فقط، ومن جهة أخرى، فإن معاييرها قد تنطبق على جماعات مهاجرة استطاعت إنشاء مؤسساتها الثقافية الخاصة داخل إقليم معين دون أن يترتب على ذلك امتلاكها حقًا إقليميًا مستقلاً (Stilz 2011, 577).

كما ترى ستيلز أن الروابط التاريخيّة والثقافيّة لا تقدم معيارًا حاسمًا لحل النزاعات الإقليميّة المتنافسة، لأن أكثر من جماعة قد تمتلك صلات تاريخيّة ورمزية بالإقليم نفسه، مما يجعل مشروعية الحق الإقليميّ مرتبطة بحقوق السكان الحاليين وشرعية السلطة السياسيّة القائمة أكثر من ارتباطها بالذاكرة التاريخيّة أو الانتماء القوميّ وحده (Stilz 2011, 578).

وعلى الرغم من إقرار مارغريت مور بأهميّة نظرية ديفيد ميلر في تسويغ الحق الإقليميّ، إلا إنها تنتقد اعتماده المتداخل على معايير الثقافة والهوية السياسيّة في تعريف الأمة صاحبة الحق، فترى أن ميلر لا يميز بصورة واضحة بين الجماعات التي تستند إلى ثقافة مشتركة والجماعات التي تتأسس على هوية سياسيّة مشتركة، ممّا يُثير غموضًا بشأن الأساس الحقيقي للحق الإقليميّ في نظريته، كما تشير إلى وجود جماعات تمتلك هوية سياسية ومطالب بالحكم الذاتي من دون أن تتميز بثقافة مختلفة بوضوح عن غيرها، الأمر الذي يحد من كفاية المعيار الثقافي في تفسير المطالبات الإقليمية المعاصرة(Moore 2015, 80).

يرد ديفيد ميلر على هذه الانتقادات بأن القوميّة الليبرالية لا تعني بالضرورة تبرير كل مطالبة قوميّة على الأطلاق، بل تشترط استيفاء معايير أخلاقيّة محددة تستبعد القوميات القائمة على الإقصاء والتمييز، ويؤكد أن الانتماء القوميّ ذو قيمة معياريّة مستقلة حتى من منظور ليبرالي، لأن الهويات المشتركة تؤدي

وظائف اجتماعيّة وأخلاقيّة لا يمكن اختزالها في حسابات الفائدة الكوسموبوليتانية، وفيما يخص إشكالية الهجرة تحديدًا يؤكد ميلر أن للدول حقًا مشروعًا في ضبط حدودها انطلاقًا من مبدأ الحكم الذاتي القوميّ، شريطة ألا يتحول هذا الضبط إلى إغلاق مطلق يتجاهل الالتزامات الإنسانيّة تجاه اللاجئين وطالبي الحماية(Miller 2013, 8).

بيد أن ديفيد ميلر يقر في الوقت ذاته بأن مشروعه يحتاج إلى مزيد من التطوير في معالجة الحالات التي تتعقد فيها مطالبات الهُوية والإقليم، لا سيما حين يكون الارتباط التاريخي نفسه محل نزاع وحين تكون الهويات القوميّة متداخلة بصورة تجعل تطبيق معاييره النظرية عاجزة عن تقديم إجابات حاسمة للنزاعات الإقليميّة التاريخية والسياسيّة، وهو ما يكشف أن المشروع رغم رصانته الفلسفية يظل معياريًا يرسم الاتجاه العام (Miller 1997, 75)

الاستنتاجات

أولًا: يقدم ديفيد ميلر تصورًا فلسفيًا متماسكًا للقومية الليبراليّة يتجاوز ثنائية الرفض والقبول المطلقين للانتماء القومي، إذ يُعيد صياغة العلاقة بين الأمة والدولة والمواطنة ضمن إطار معياري يمنح الهوية القومية مشروعية أخلاقية مشروطة بضوابط ليبرالية صريحة، بعيدًا عن النزعات الإقصائيّة من جهة والتصورات الكوسموبوليتانيّة المجردة من جهة أخرى.

ثانيًا: يستند ديفيد ميلر في تبريره لحق تقرير المصير إلى مفهوم (الجماعات الشاملة) الذي طرحه مرغاليت وراز، إلا أنه أعاد توظيفه بما ينسجم مع تصوره للقوميّة، ومن خلال تحليل موقفه يتبين أن الحكم الذاتي لا يرتبط لديه بإرادة الأفراد وحدها، ولا يُطرح فقط بوصفه استجابة لما قد تتعرض له الجماعة من ظلم أو اضطهاد، وإنما يستمد أهميتّه من المكانة التي تحتلها الهويّة القوميّة في حياة أفرادها، ومن هنا، يصبح تقرير المصير تعبيرًا عن مصلحة الجماعة في

إدارة شؤونها والمحافظة على المجال الذي تستطيع من خلاله الاستمرار بوصفها جماعة قومية متميزة.

ثالثًا: يتخذ ديفيد ميلر موقفًا وسطًا بين الاتجاهات الرئيسة المفسرة لحق تقرير المصير؛ فهو لا يوافق نظريّة الاختيار في منح الجماعات حرية واسعة في المطالبة بهذا الحق، كما لا يشترط، على غرار نظريّة السبب العادل، أن يكون تقرير المصير وسيلة لمعالجة ظلم سابق، وبدلًا من ذلك، ينطلق من النظريّة القوميّة التي تربط هذا الحق بوجود جماعة تحمل هويّة قوميّة تكونت تاريخيًا، مع التأكيد على أن الاعتراف بحقها في تقرير مصيرها لا يعني بالضرورة إنشاء دولة مستقلة، إذ يمكن أن يتحقق من خلال ترتيبات سياسيّة مختلفة تضمن للجماعة قدرًا مناسبًا من الحكم الذاتي.

رابعًا: يظهر من تحليل تصور ديفيد ميلر أنه لا يربط استحقاق الجماعة لإقليم معين بمعيار واحد، وإنما يجمع بين الارتباط التاريخي بالإقليم، وما أضافته الجماعة إليه من قيمة ثقافيّة، وقدرتها على إدارته بصورة فعليّة، فيمنح هذا الجمع تصوره للحق الإقليمي نطاقًا أوسع من بعض المقاربات المنافسة؛ فهو لا يحصر الاستحقاق في العمل والاستخدام كما يظهر في تصور جون لوك، ولا يرده إلى التوطين وحده كما في طرح آنا ستيلز، كما أنه لا يمنح مصالح السكان في الحاضر أولويّة تتراجع أمامها بالضرورة الاعتبارات التاريخيّة كما في مقاربة مارغريت مور. وبهذا يحاول ديفيد ميلر الموازنة بين العلاقة التاريخية بالإقليم والواقع الذي استقر عليه سكانه، بدل تأسيس الحق على أحدهما بمعزل عن الآخر.

خامسًا: لا تخلو نظرية ديفيد ميلر من صعوبات تظهر على المستويين الفلسفّي والتطبيقيّ؛ فعلى المستوى الفلسفي، تعترض المقاربات الكوسموبوليتانيّة على منح الانتماء القومي والحدود الإقليمية قيمة أخلاقيّة خاصة، لما قد يترتب على ذلك

من تقييد للمساواة بين الأفراد بصرف النظر عن انتماءاتهم، وأما على المستوى التطبيقيّ، فتبرز المشكلة عندما تتداخل الهويات داخل الإقليم الواحد أو تتعدد الجماعات التي تستند إلى روابط تاريخيّة متعارضة، فضلًا عن صعوبة تحديد الأثر الذي يتركه مرور الزمن في استمرار المطالب الإقليميّة القديمة، لذلك تبدو معايير ديفيد ميلر أكثر قدرة على تحديد الأسس التي ينبغي النظر إليها عند تقويم المطالب الإقليميّة من قدرتها على حسم النزاعات التي تتعارض فيها هذه الأسس فيما بينها.

سادسًا: لا ينفصل حق تقرير المصير عند ديفيد ميلر عن المسؤوليّة القوميّة؛ فاستناد الجماعة إلى تاريخها المشترك في تبرير مطالبها لا يمنحها حقوقًا فحسب، بل يرتب عليها أيضًا مسؤوليّة عن جوانب من الماضي الذي تنسبه إلى نفسها، ويترتب على ذلك أن الاعتراف باستمرار الجماعة القوميّة عبر الزمن يعمل في اتجاهين متلازمين: فهو يدعم بعض مطالبها المرتبطة بتقرير المصير، وفي الوقت نفسه يجعلها معنية بالآثار التي خلفتها أفعال سابقة ارتُكبت باسمها تجاه جماعات أخرى، وبذلك، لا يقوم تصور ميلر على المطالبة بالحقوق القوميّة بمعزل عن الالتزامات التي يمكن أن تنشأ عن التاريخ المشترك.

سابعًا: تكشف المقارنة بين المعايير الثلاثة التي يعتمدها ديفيد ميلر في تأسيس الحق الإقليمي عن مشكلة في طبيعة العلاقة بينها، فهو يتعامل مع الارتباط التاريخيّ والاستثمار الثقافيّ والإدارة الفعليّة بوصفها اعتبارات متوازية تسهم مجتمعة في تحديد استحقاق الإقليم، في حين أن العلاقة بينها لا تبدو متكافئة تمامًا. فالاستثمار الثقافي، وكذلك ممارسة الإدارة الفعليّة، يفترضان وجود جماعة سبق أن أقامت علاقة بالإقليم واستقرت فيه مدة من الزمن، وبذلك يكون الارتباط التاريخي سابقًا عليهما من الناحية المنطقية، وليس مجرد معيار يقف إلى جانبهما بالمستوى نفسه، وعلى هذا الأساس، يمكن إعادة النظر في نموذج ديفيد

ميلر بحيث تُفهم معاييره ضمن علاقة تراتبية تبدأ بالارتباط التاريخي، ثم تُبحث بعد ذلك طبيعة الاستثمار الثقافي ومدى تحقق الإدارة الفعلية.

غير أن منح الارتباط التاريخي هذه الأولوية يثير مشكلة أخرى تتعلق بالمدة التي يبقى خلالها الماضي قادرًا على إنشاء استحقاق أخلاقي في الحاضر، فرفض سقوط المطالب الإقليميّة بمجرد مرور الزمن لا يكفي، في حد ذاته، لتحديد متى يحتفظ الارتباط التاريخي بقوته المعياريّة ومتى يفقدها، وإذا بقي هذا الارتباط مفتوحًا زمنيًا من دون ضابط، أمكن لجماعات متعددة أن تستند إلى مراحل تاريخيّة مختلفة لتأسيس مطالب متعارضة في الإقليم نفسه. ومن هنا، يحتاج تصور ديفيد ميلر إلى معيار يضبط الأثر الزمني للارتباط التاريخي، لا بقصد تحديد مدة اعتباطية يسقط الحق بانتهائها، وإنما لبيان الشروط التي يظل معها الماضي ذا صلة أخلاقيّة كافية لتأسيس مطالبة إقليميّة في الحاضر.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن مشروع ديفيد ميلر في القوميّة الليبراليّة يقدم محاولة فلسفيّة متماسكة للجمع بين الانتماء القوميّ والمبادئ الليبراليّة، من خلال الاعتراف بالقيمة الأخلاقيّة للهويّة القوميّة وما يرتبط بها من حقوق ومسؤوليات، ويتجلى ذلك بصورة خاصة في تأسيسه لحق تقرير المصير وربطه بالهويّة القوميّة والمسؤوليّة الجماعيّة، ثم في انتقاله إلى تبرير الحق الإقليميّ بالاستناد إلى الارتباط التاريخيّ والاستثمار الثقافي والإدارة الفعليّة. وفي ضوء ذلك، تتأكد فرضية البحث في جانبها الأساسي، من حيث قدرة القومية الليبراليّة عند ديفيد ميلر على تقديم مسوغ أخلاقي للانتماء القومي ومطالبه السياسية من داخل الإطار الليبراليّ، من دون أن يعني ذلك التسليم بكفاية المعايير التي يقدمها أو قدرتها على معالجة جميع الحالات التي تتعارض فيها المطالب القومية والإقليمية.

ومع ما يقدمه مشروع ديفيد ميلر من محاولة لإعادة صياغة القوميّة ضمن إطار ليبراليّ يبتعد عن النزعات القوميّة الإقصائيّة، من دون التخلي عن القيمة السياسيّة والأخلاقيّة للانتماء القوميّ لصالح تصور كوسموبوليتاني يتجاوز الخصوصيات الوطنيّة، فإن هذه المحاولة لا تخلو من حدود تظهر بصورة أوضح عند الانتقال من البناء النظري إلى الحالات السياسية المعقدة، فالتوفيق بين استقلاليّة الفرد وانتمائه القوميّ، وبين الاعتراف بالتعددية الثقافية والحاجة إلى ثقافة عامة مشتركة، يظل أكثر صعوبة في المجتمعات متعددة القوميات، وتزداد هذه الصعوبة في قضايا تقرير المصير والحق الإقليمي، حيث قد تتعارض مطالب الجماعات وتتداخل روابطها التاريخية والثقافية بالإقليم نفسه، لذلك لا توفر نظرية ديفيد ميلر حلولًا نهائية لمثل هذه الحالات بقدر ما تقدم مجموعة من المعايير التي يمكن الاستناد إليها في تقويم المطالب المتعارضة والكشف عن الأسس الأخلاقية التي تقوم عليها.

ومع ذلك، لا تتوقف أهمية مشروع ديفيد ميلر على قدرته على حسم الإشكاليات التي تثيرها القومية، بقدر ما تكمن في محاولته إدخال الانتماء القومي ضمن مجال التحليل الأخلاقيّ والسياسيّ، بدل التعامل معه بالرفض المطلق أو القبول غير المشروط، ومن هذا المنظور، تقدم القوميّة الليبراليّة تصورًا يسعى إلى تضييق المسافة بين المبادئ الليبراليّة ومتطلبات الانتماء القوميّ، من دون أن يدّعي إمكان إزالة التوتر بينهما بصورة كاملة، ولذلك يمكن النظر إلى مشروع ديفيد ميلر بوصفه محاولة لإدارة هذا التوتر ووضعه ضمن إطار معياري يحدد ما يمكن أن يترتب على الانتماء القوميّ من حقوق ومسؤوليات، مع بقاء الحاجة إلى تطوير هذا الإطار كلما انتقل من مستوى المبادئ العامة إلى النزاعات القومية والإقليمية الأكثر تعقيدًا.

المصادر باللغة العربية:

1- جون س درايزك، بوني هونيغ، آن فيليبس، دليل أكسفورد للنظرية السياسية، تر: بشير محمد الخضرا، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠٢٢.
2- ديفيد ميلر، الفلسفة السياسية: تمهيد موجز جدًا، تر: توفيق السيد، ط١، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ٢٠٢٣.
3- ديفيد. د. رفائيل، إشكالات الفلسفة السياسية، تر: عمر فتحي، ط1، دار الرافدين، بيروت، 2020.
4- ويل كيمليكا، المواطنة متعددة الثقافات: نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات، ترجمة: عبد النور خراقي، ط1، الجامعة الأمريكية، بغداد، 2021.
5- ويل كيمليكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة: منير الكشو، ط1، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010.

المصادر باللغة الإنكليزية:

1- Dryzek, John S., Bonnie Honig, and Anne Phillips, eds. The Oxford Handbook of Political Theory. Translated by Bashir Mohammed Al-Khadra. 1st ed. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2022.
2- Miller, David. Political Philosophy: A Very Short Introduction. Translated by Tawfiq Al-Sayyid. 1st ed. Beirut: Mominoun Without Borders for Studies and Research, 2023.
3- Raphael, D. D. Problems of Political Philosophy. Translated by Omar Fathi. 1st ed. Beirut: Dar Al-Rafidain, 2020.
4- Kymlicka, Will. Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights. Translated by Abdelnour Kharaki. 1st ed. Baghdad: American University, 2021.
5- Kymlicka, Will. Contemporary Political Philosophy: An Introduction. Translated by Mounir El-Kachou. 1st ed. Tunis: National Center for Translation, 2010

David Millers books:

1- David Miller, On Nationality, Oxford University Press Inc., New York, 1995.
2- David Miller, Citizenship and National Identity, 2nd ed., Polity Press, 2005.
3- David Miller, Is Self-Determination a Dangerous Illusion? 1st. ed, Polity Press, Cambridge. 2020.
4- David Miller, Justice for Earthlings, Cambridge University Press,2013.

5- David Miller, On Nationality, Oxford University Press Inc., New York, 1995.
6- David Miller. National Responsibility and Global Justice, 1st. ed, Oxford University Press, New York,2007.
7- Walzer, Michael , and David Miller. *Thinking Politically: Essays in Political Theory*. 1st ed. New Haven: Yale University Press, 2007. https://www.amazon.com/Thinking-Politically-Essays-Political-Theory/dp/0300118163

David Millers Article:

1- David Miller, "Nationality: Some Replies," Journal of Applied Philosophy, Vol. 14, no. 1, (69-82), 1997.
2- David Miller, "Territorial Rights: Concept and Justification," Political Studies, Vol. 60, no. 2, (1-17), 2011.

books:

1- Allen Buchanan, *Justice, legitimacy, and self-determination: Moral foundations for international law*, Oxford University Press, 2004.
2- Anthony D. Smith, a critical survey of recent theories of nations and nationalism, st1. ed., Routledge, New York, 1998.
3- Daniel Butt, Sarah Fine and Zofia Stemplowska, Political Philosophy, Here and Now: Essays in Honour of David Miller, Oxford University Press, UK, 2022.
4- David Held, Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance, Polity Press, Cambridge, 1995.
5- Derek Matravers, Jon Pike, Debates in contemporary political philosophy, Routledge, USA, Routledge, 2003.
6- John Hoffman and Paul Graham، *Introduction to Political Ideologies*, 3rd ed, Routledge, New York, 2015.
7- Joseph H. Carens, The Ethics of Immigration, 1st. ed, Oxford University Pres, New York, 2013.
8- Margaret Moore, The Ethics of Nationalism, st1. Ed, Oxford University Press, New York, 2001.
9- Margaret Moore, A Political Theory of Territory, 1st. ed, Oxford University Press, New York, 2015.
10- Margaret Moore, National Self-Determination and Secession, ed. 1st , Oxford University Press, 1998.
11- Yael Tamir, Liberal Nationalism, Princeton University Press, Princeton, 1993.

Article:

1- Ammar Ahmed Abbood, Assist Prof Dr Ahmed Abdel Karim Abdul Wahhab, "Michael Walzer's Theory of Complex Equality." *Prescreen Piepzna (Social Space)* Vol. 24. No. 2 (431-468), 2024.
2- Ammar Ahmed Abbood, "Robert Nozick's Theory of Entitlement.", *Croatian International Relations Review*, Vol. 29. No.94 (120-134), 2023.
3- Anna Stilz, "Nations, States, and Territory," Ethics, Vol. 121, No. 3 (574–578) , 2011.
4- Avishai Margalit and Joseph Raz, "National Self-Determination," The Journal of Philosophy, Vol. 87, No. 9, (439-461) , 1990.
5- Joseph H. Carens, "Aliens and citizens: the case for open borders" The review of politics Vol.49. No.2, (251-273),1987.
3- Margaret Moore, "The Ethics of Secession and Post invasion Iraq", Ethics and International Affairs, Vol. 20, No.1 (55-78), 2006.
Margaret Moore, "On National Self-Determination," Political Studies, Vol. 45 (900-913), 1997